

الدعوة إلى تصفية الانتفاضة: مناقشة واجبة

أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة،
ومدير معهد البحوث والدراسات العربية.

- ١ -

منذ بدأت انتفاضة الأقصى تتخذ منحى عسكرياً في أحد أبعادها ظهر بين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين من يعتبرون أن هذا التطور ينذر بكارثة محققة للنضال الفلسطيني، استناداً إلى حجج أهمها الخلل الفادح في ميزان القوى الفلسطيني - الإسرائيلي، والعجز العربي عن تقديم الدعم الواجب للانتفاضة، والآثار السلبية لعسكرة الانتفاضة على التفهم والدعم الدوليين لمطالب الشعب الفلسطيني. نوقشت هذه الحجج وفندت بنهج موضوعي وبمقاربات سياسية غير مرة، لكنها كانت تعود لتبرز من حين إلى آخر لتضع مزيداً من العقبات في طريق النضال الفلسطيني. لكن المحاضرة التي ألقاها مؤخراً واحد من أبرز قيادات السلطة الفلسطينية في حضور رؤساء اللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة تمثل في تقديري مظهراً من أخطر مظاهر التعبير عن وجهة النظر السابقة، كونها من جانب تضمنت رؤية شاملة للموضوع بغض النظر عن اتساقها الداخلي، ومن جانب آخر صادرة عن قيادة فلسطينية بارزة رشحت في أكثر من مناسبة لخلافة الرئيس عرفات.

لا يمكن أن تمر هذه الأفكار إذاً دون مناقشة واجبة تحاول أن تتوخى الموضوعية سعياً للمساهمة في التوصل إلى النهج الأمثل في تحليل الموقف الفلسطيني الراهن، ومن ثم التحرك باتجاه تحقيق أهدافنا المشروعة. ويمكن القول بأن محاضرة المسؤول الفلسطيني البارز قد انطوت على محاور ثلاثة: المحور الأول يتعلق بتقييم انتفاضة الأقصى خلص منه صاحبه إلى ما يشبه الإخفاق الكامل لها، ومن ثم كان منطقياً أن يحاول بلورة نهج بديل، وهو ما فعله في المحور الثاني من المحاضرة، ساعياً إلى إقناع سامعيه بجدوى هذا النهج، الأمر الذي دفعه إلى التبشير بثمرته في المحور الثالث للمحاضرة، علماً بأن هذا التسلسل ليس وارداً في نص المحاضرة، وإنما هو مبني على تحليلها.

في التقييم ذهب الرجل إلى أن الانتفاضة قد أدت إلى «تدمير كامل لكل ما بنيناه ولما بني قبل ذلك»، ولم يعد الناس قادرين على «تحمل أعباء الحياة في هذه الظروف والأوضاع»، وأعيد احتلال الأراضي التي تحررت بالمفاوضات والسلام، ولم يبق من هذه الأراضي إلا قطاع غزة، ولم تفُض الانتفاضة إلى سقوط شارون كما قيل، بل لقد أصبح أهم زعيم عرفته الحركة الصهيونية منذ هرتزل الذي «لم يتمتع بـ ٨٠ بالمئة من التأييد، كما تمتع شارون»، وتضاعف الاستيطان عدة مرات، بالإضافة إلى استمرار توسيع المستوطنات القائمة (ولم ينس الرجل أن يحكم على ما يقال من هروب المستوطنين بسبب الانتفاضة بأنه «كلام فارغ»)، وهربت الاستثمارات الخاصة التي جاءت من الخارج، وأضيرت قضية عودة اللاجئين من جراء السلوك الخاطئ على نحو فادح لفلسطيني ١٩٤٨ بمشاركة في الانتفاضة لأن كل إسرائيلي أصبح يسأل نفسه: هل أوافق على عودة هؤلاء الناس؟ وزادت الضغوط الدولية على الفلسطينيين الذين باتوا مطالبين بأمور غير معقولة كوضع دستور وتعيين رئيس وزراء.

في تفسيره للإخفاق الذريع للانتفاضة على هذا النحو، اعتبر الرجل أن «عسكرتها» هي السبب، فالانتفاضة بداية لم تكن خطأ «لأنها جاءت تعبيراً شعبياً ضد الممارسات الإسرائيلية»، أما الآن فنحن «أمام معركة عسكرية وليس أمام انتفاضة شعبية»، ولما كان الخلل الفادح في ميزان القوى الفلسطيني - الإسرائيلي ليس بخاف على أحد، فإن تفسير الرجل على هذا النحو يبدو واضحاً، أي أن الانتفاضة قد تحولت إلى مسار يتميز بتفوق واضح للإسرائيليين، ومن هنا إخفاقها، ولم يفته أن يتهم التنظيمات المسلحة بأنها تريد تدمير السلطة الفلسطينية لتحل محلها، أي أنها لا تناضل لوجه الله والوطن، ولكن من أجل السلطة، محذراً من أن الدمار سيحل على الجميع دون استثناء.

إذا كان نهج الانتفاضة عقيماً على هذا النحو، فما هو النهج البديل إذن؟ تأتي الإجابة في المحور الثاني متسقة تماماً مع التحليل السابق، فنقطة البداية «أننا لن نستطيع من خلال استعمال القوة الوصول إلى الهدف»، إذن ما هو المطلوب؟ «المطلوب أن نقول بوضوح وحزم: إلى هنا وكفى». وفي هذا السياق يجب الوفاء بعدة مهام: أولاً ضبط الوضع في قطاع غزة، وهنا إما أن ننجح، وإما أن نفشل فنكرر المحاولة، وثانيها الجلوس إلى طاولة المفاوضات لنكشف أوراق شارون ونجره إلى الخانة التي نحن قادرون على العمل فيها «ونحن أقوى منه فيها» (!) بعيداً عن المسار العسكري الذي يتفوق فيه لا على الفلسطينيين فحسب، وإنما على العرب جميعاً، وثالثها السعي إلى أن تقتصر مساهمة فلسطيني ١٩٤٨ على العمل من خلال مؤسسات الدولة الإسرائيلية على «اسقاط حكومات وانجاح حكومات» والمساعدة بالمواد التموينية والتظاهر مع حركات السلام الإسرائيلية، ورابعها استعادة الرضا الأمريكي الذي تحقق «عندما قال أبو عمار في ١١ أيلول/سبتمبر: أنا ضد الإرهاب، فقالت الولايات المتحدة: هذا الرجل نريده. صفقوا لهذا الرجل، إلا أن الأمور تطورت إلى الأسوأ نتيجة تدهور الأحداث ووقوعنا في أخطاء»، وخامسها التمسك بالمبادرة العربية التي يؤيدها ٦٠ بالمئة من الإسرائيليين، والتي أصبحت واشنطن في كل مناسبة تتحدث عنها باعتبارها ضمن مرجعيات السلام.

ولكي يتم الوفاء بهذه المهام، دعا الرجل إلى حوار وطني بين الفصائل الفلسطينية،

لكنه قيد ثمرته بالتوصل إلى «صيغة هدنة من أجل أن نحمي هذا البلد»، وفي الخلاصة، حرص على أن يوضح أنه لا يدعو إلى وقف الانتفاضة، وإنما إلى تصويبها وتخليصها من المظاهر السلبية، خصوصاً ظاهرة العسكرية. ماذا يبقى من الانتفاضة إذن؟ تأتي الإجابة واضحة وقاطعة: «يمكن أن تقوم بتظاهرة أو مسيرة». ومما يجعل اتباع هذا النهج البديل ضرورة ملحة استباق ضرب العراق واجتياح قطاع غزة، اللذان سيؤديان إلى أoxم العواقب بالنسبة إلى القضية الفلسطينية من وجهة نظره.

في المحور الثالث نبحث عن الثمرة التي ستعود على النضال الفلسطيني من هذا النهج البديل محاولين تجميع أجزاء الصورة من هنا وهناك. وبما أن النهج المقترح سوف ينقل إدارة الصراع إلى الساحة الدبلوماسية التي يتفوق فيها الفلسطينيون على الإسرائيليين (!)، فإن هذا سيؤدي لدى المحاضر إلى أن «تتجه الأنظار إلى شارون الذي لا يريد سلاماً» (!). وعموماً، فإنه سيسقط بالتأكيد بعد ثلاثة أو ستة أشهر من التفاوض (!)، ويتوالى بعد ذلك ظهور أجزاء من الصورة هنا وهناك، فالنجاح في ضبط الأوضاع في قطاع غزة «سيؤدي إلى أن نقول للعالم إنه في المكان الذي نتمكن من العمل فيه عملنا، ونطالب العالم بإخراج الجيش الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية... وبالتالي ستجبر إسرائيل على الخروج من كل مدن الضفة الغربية» (!)، وعدم الرد على ضربات شارون سوف يكشف حقيقة نيته، فضلاً عن أن الإسرائيليين يؤيدونه لأنهم يعتقدون أنه يحميهم، فإذا سحبت منه هذه الذريعة سيتعاضد عدد الذين يقفون معنا منهم، بل إن كل مؤمن بالسلام الحقيقي سيقف معنا: «وهنا أريد أن أنوه أن العالم وللمرة الأولى أصبح يقول بدولة فلسطين.. وبانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧».

- ٢ -

يلفت النظر في الأفكار السابقة أنها تعبر عن رؤية متكاملة في ضرورة تصفية البعد العسكري من النضال التحرري الفلسطيني، وهي من ثم تنتمي إلى أفكار تلك الشريحة من السياسيين والمفكرين والمثقفين الذين يؤمنون بأن النضال السلمي يمكن أن يفي بمهام حركات التحرر الوطني، ولا نملك في هذا الصدد من شواهد على صدق هذه النظرية سوى حالة غاندي في الهند التي لا يمكن بحال المقارنة بين الاحتلال البريطاني لها والمشروع الصهيوني الاحلالي في فلسطين، ناهيك عن أننا لا نستطيع أن نغفل في مقابل تجربة غاندي في الهند عشرات من التجارب الأخرى التي اتبعت، وفق تطور طبيعي، طريق النضال المسلح بعد أن أخفقت في تحقيق أهدافها بالادوات السلمية، ونجحت من خلال الكفاح المسلح بالتضافر مع الأدوات الأخرى في تحقيق هذه الأهداف.

قالوا ويقولون في الرد على ما سبق بأن الخلل الفادح في موازين القوى لصالح المستعمر يبرر الدعوة إلى النضال السلمي، وإن في هذا لخداعاً كبيراً للعقل طالما أن كافة تجارب التحرر الوطني التي لجأت إلى النضال المسلح قد بدأت بمثل هذا الخلل الفادح، ثم طورت عبر الزمن أساليبها وأبدعت في هذا التطوير حتى وصلت إلى نقطة النصر، ليس بالضرورة بمعنى هزيمة العدو عسكرياً، وإنما برفع تكلفة العملية الاستعمارية إلى الحد الذي يجعلها غير مجدية له. سيقولون إن هذا الزمن هو غير ذلك الزمن، وهنا يأتي الرد بتجربة حزب الله في الجنوب اللبناني في زمن العولة، ويردّون باختلاف

الظروف بين لبنان وفلسطين بما يجعل اللجوء إلى الكفاح المسلح مستحيلاً في الحالة الفلسطينية، غير أن الرد يجيء بالصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية عبر أكثر من عامين وظف فيهما أقصى قدر ممكن من القوة الإسرائيلية العسكرية ضدها، بل إن حركة المقاومة قد شهدت، كما هو واضح، تطوراً نوعياً في الآونة الأخيرة وقد تسنح لنا الظروف مستقبلاً بمناقشة أكثر تفصيلاً.

قالوا ويقولون إن الانتفاضة قد دمرت كل شيء، والواقع أن الدمار الذي أحدثه المحتل على الصعيدين الإنساني والمادي في كافة تجارب التحرر الوطني لا يمكن أن يوصف، ولو كان الله قد قيض لحركة التحرر في الجزائر أو فييتنام من ينصحها بمثل النصائح السابقة بعد سقوط مئات الآلاف من الشهداء في الجزائر وإحراق القرى في فييتنام، لما انتزعت الجزائر استقلالها بعد أن قدمت له ثمناً غالياً من دماء مليون من أبنائها، ولما هزم الفيتناميون القوة العسكرية الأمريكية على الرغم من الخلل الفادح في ميزان القوى العسكري. والمشكلة أن هذا الدمار مفروض على الشعوب فرضاً من قبل المستعمر، وهو يحدث سواء قاومت أم لم تقاوم. وإلا فبماذا نفسر تدمير الدولة الصهيونية لفلسطين العربية في سنوات نشأتها الأولى قبل أن يفيق الفلسطينيون من صدمة احتلال وطنهم، ناهيك عن أن يقاوموه؟ أما القول بأن الناس لم يعودوا قادرين على تحمل أعباء الحياة، فهو قول لا ينبغي الاستخفاف به، ذلك أن الشعوب تدفع بحق ضريبة غالية لتحررها، ومن ثم فإنه من حقها وحدها دون غيرها أن تحدد طريقها في النضال، ولا تكفي المساحة المتاحة لهذه السطور أن تعدد علامات صمود المواطن الفلسطيني «العادي»، وليس رجل السلطة، أمام الوحشية الإسرائيلية، كذلك لا يمكن أن نتغافل عن أن السلوك المقاوم حتى ولو جاء من قلة عديدة من داخل الشعب الفلسطيني، فإنه لا يمكن أن يستمر على هذا النحو دون احتضان حقيقي من قبل هذا الشعب، ومع ذلك فلتكن هناك ديمقراطية حقيقية داخل فلسطين، وليقل الشعب وحده كلمته في مسار النضال وأساليبه.

- ٣ -

تبقى بعد ذلك بعض النقاط المنهجية في تقييم الانتفاضة، منها مثلاً: هل يجوز في لحظة زمنية معينة بعد سنتين من تفجر مرحلة جديدة من مراحل التحرر الوطني أن نتوقف لنحصى الخسائر ونقول إن هذه المرحلة قد فشلت؟ ألا يمكن أن يؤدي مرور عامين إضافيين إذا استمر الصمود والقدرة على إلحاق الضرر بالعدو إلى أن تتغير الصورة جذرياً؟ ثم هل يجوز أن ننسب إلى الانتفاضة أضراراً تتعلق بالمشروع الصهيوني ذاته، كأن نقول إنها أدت إلى زيادة الاستيطان أضعافاً مضاعفة؟ أليس الاستيطان ملمحاً بنيوياً في الحركة الصهيونية لم يكن لتصاعده علاقة بالانتفاضة أو بغيرها من صور مقاومة الشعب الفلسطيني؟ غير أن أعجب ما في تلك الرؤية ما يتعلق بنهجها البديل وثمرته، فهذا النهج سوف يجر شارون إلى خانة نتفوق فيها عليه، وسوف يؤدي إلى أن «تتجه الأنظار إليه»، وإلى إسقاطه «بعد ثلاثة إلى ستة شهور»، وإجبار إسرائيل على الخروج من كل مدن الضفة الغربية، وبخاصة أن العالم بما في ذلك الولايات المتحدة بات يؤيد إنشاء الدولة الفلسطينية والعودة إلى حدود ١٩٦٧.

ولا يدري المرء ما إذا كان هناك اقتناع حقيقي بهذه الأوهام أم أنها مجرد حجج يعرف أصحابها زيفها تساق لتبرير الدعوة إلى تصفية الانتفاضة، فلو كان الأمر بهذه السهولة، لماذا فشل مسار أوصلو الذي أعقبته سنوات من الهدوء الفلسطيني. وقد اعترف صاحبنا أصلاً بأن سبب الانتفاضة هو الإحباط الشعبي من مسار المفاوضات، وإذا كان العالم يتحدث الآن عن دولة فلسطينية فهي موجودة منذ عام ١٩٤٧ في قرار التقسيم، فلماذا لم تنشأ وما هي أركانها وفق الرؤية الصهيونية، وكذلك الأمريكية، التي لم تعد بالمناسبة تشير إلى حدود ١٩٦٧؟ تحديداً، يبقى أخيراً أن الرؤية تبدو متناقضة داخلياً، فهي تبرر نشوب الانتفاضة بالإحباط من تعثر المسار السلمي وتطالب بالعودة إليه، وتشكو من الضغط الدولي على الفلسطينيين من أجل الإصلاح الداخلي وتدعو إلى قبوله، فضلاً عن أن صاحبها قد اعترف بأنها رفضت من كل من طرحت عليه في السابق: كوادر فتح وفلسطيني ١٩٤٨، فهل من عودة إلى صواب يحتمه الوفاء بأهداف الشعب الفلسطيني؟ لا ننكر أننا بحاجة إلى وقفة متكررة مع النفس كلما تعرض النضال الفلسطيني لمنعطف جديد، وأن الحاجة إلى التصحيح دائمة، وأن الحوار الوطني هو الآلية الوحيدة للوصول إلى هذا التصحيح، غير أن التصحيح واجب بينما تصفية نضال شعب أمر آخر □

صدر حديثاً

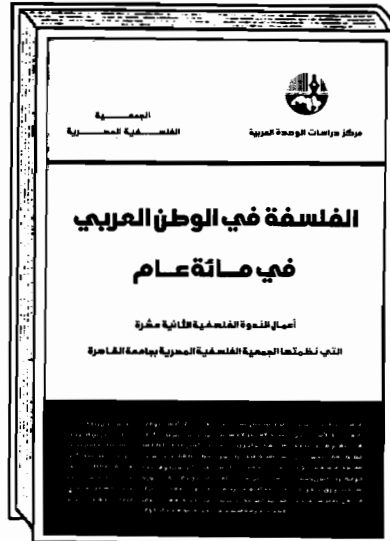
الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام

أعمال الندوة الفلسفية الثانية عشرة
التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية
بجامعة القاهرة

ندوة

إن هذا المؤلف المتميز الذي شارك في إعداده خمسة وثلاثون مفكراً عربياً يحتوي على أوراق ندوة «الفكر الفلسفي العربي في مائة عام» التي عقدت بمناسبة تحول العالم من قرن إلى قرن، ومرور ربع قرن على الإشهار الثاني للجمعية الفلسفية المصرية، بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.

وقد عرض الكتاب لخمس إشكاليات رئيسية: الأولى: التقليد والحداثة، والثانية: العقل والعقلانية، والثالثة: الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، والرابعة: الأخلاق أو الحكمة العلمية عند القدماء، والخامسة: الإشكال السياسي.



٦٤٦ صفحة
الثمن: ١٩ دولاراً
أو ما يعادلها